

كو٧ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيئتياادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٦ / اتحادية / اعلام / ٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٨ / ٨ / ٢٠١٣ برئاسة القاضي السيد مدحت المحمود وعضوية كل من السادة القضاة فاروق محمد السامي وجعفر ناصر حسين وأكرم طه محمد وأكرم أحمد بابان ومحمد صائب النفثبندي وعبود صالح التميمي وميخائيل شمشون قس كوركيس وحسين أبو أتمن المأذونين بالقضاء بأسم الشعب وأصدرت قرارها الآتي :

المدعي / (ع . م . ع . ن) .

المدعي عليه / رئيس مجلس النواب / اضافة لوظيفته / وميلاه الموظفين الحقوقيان (س.ط.ي)

و (هـ. م. س) .

الادعاء:

ادعى المدعي بأنه سبق وان اصدر مجلس النواب العراقي /قانون التعديل الرابع لقانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ المعدل رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٢ وان نص المادة (١٣/ثانياً) من القانون جاءت معيبة ومخالفة للمواد (٢/اولاً - ب) و١٣/ثانياً و١٤ و١٥ و١٦ و٢٠ و٢٩ و٣٨/اولاً) من الدستور ، اذ أن اكمال كوتا النساء التي ان تصل الى الربع بإعادة توزيع مواقع النساء في القوائم الفائزة بل ويتعداه الى استبدال الرجال الفائزين بأرقام عالية في قوائمهم الحاصلة على مقعد واحد بامرأة من نفس القائمة حاصلة على عدد اقل بكثير من الاصوات التي حصل عليها زميلها في القائمة ، هذا يتعارض تحديداً مع ما نص عليه في المادة (١٤) من الدستور ، التي تدعو الى عدم التمييز بسبب الجنس بين الرجل والمرأة . وان كوتا النساء هو استثناء منح للمرأة لتمكينها من الاشتراك في الحياة السياسية والتشريعية في المجتمع العراقي ولا يوجد مثيل له في المجتمعات الاوربية ، وان هذا الاستثناء قد انتقص من كرامة وشخصية المرأة العراقية اذ ان هناك نساء فزن في الانتخابات بقوتهن السياسية الانتخابية دون اللجوء الى كوتا النساء التي منحها لهن الدستور ، عليه فيكون منح كوتا للنساء قد خرق الدستور العراقي في (٢٠١٥) منه . حيث لكل فرد حرية الاختيار ولا يجوز اجبار

كوٲ ماري عيراق
داد كاي بالآي ئيئتيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٦/اتحادية/اعلام/٢٠١٣

المرأة على التعبير عن حقها او ممارستها من خلال كوتا النساء فقط ، وان الطريقة المثلى لتحقيق وضمان حقوق الجميع رجالاً ونساءً ، هي ان يكون للناخب في الدائرة الانتخابية الواحدة صوتين الاول لكوتا النساء والثاني للتصويت العام ، حيث تخصص نسبة (٢٥%) من مقاعد الدائرة الانتخابية للتصويت على المرشحات من النساء وتكون باقي مقاعد الدائرة الانتخابية التي تمثل (٧٥%) مخصصة للتنافس العام رجالاً ونساءً ، ويفوز بهذه المقاعد ال (٧٥%) من يحصل على اعلى الاصوات او من يحصل على سعر المقعد (اي ما يؤهله للفوز بمقعد) سواء كان رجلاً او امرأة . وذلك ضمان لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة ، دون تمييز على اساس الجنس وذلك تطبيقاً سليم للمادة (٤٩) من الدستور ، حيث حددت نسبة النساء بما لا يقل عن (٢٥%) ، أي يجوز ان يكون عددهن اكثر من (٢٥%) ولتحقيق العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص وعدم التمييز بسبب الجنس اقترح (طلب) المدعي (١) تعديل الفقرة (ثانياً) من المادة (١٣) من قانون انتخاب مجالس المحافظات والاقضية والنواحي رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ عى الوجه التالي (ثانياً: توزع المقاعد على مرشحي القائمة المفتوحة ويعاد ترتيب تسلسل المرشحين استناداً الى عدد الاصوات التي يحصل عليها المرشح ويكون الفائز الاول هو من يحصل على اكثر عدد من الاصوات ضمن القائمة المفتوحة وهكذا بالنسبة لبقية المرشحين . (٢) تستحدث الفقرة (ثالثاً) للمادة (١٣) أعلاه من القانون المطعون فيه وحسب النص التالي : (ثالثاً : أ - تقسم مقاعد الدائرة الانتخابية (المحافظة) الى قسمين الاول (٧٥%) للتصويت العام الذي تتنافس عليها الكيانات السياسية والمرشحون الافراد رجالاً ونساءً والثاني (٢٥%) للتصويت انخاص بكوتا النساء التي تتنافس عليها المرشحات النساء من الكيانات السياسية والمرشحات الفرديات فقط . ب - تخصص المفوضية العليا المستقلة للانتخابات صندوقين للاقتراع في المحطة الواحدة ، الاول للتصويت العام والثاني للتصويت لكوتا النساء ، حيث يجوز للناخب المؤهل من كلا الجنسين الراغب بالإدلاء بصوته ان يصوت مرتين الاولى للتصويت العام والثاني للتصويت انخاص بكوتا النساء . ويعد تسجيل الدعوى وفقاً للفقرة (ثالثاً) من المادة (١) من النظام الداخلي للمحكمة

كو٧ماري عيراق
داد كاي بالآي ئينتنجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٦/اتحادية/اعلام/٢٠١٣

الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ ، فقد تم تعيين موعد للمرافعة ، وفيه حضر المدعي بالذات وحضر وكيل المدعي عليه / اضافة لوظيفته ، كرر المدعي ما جاء في عريضة الدعوى ، كرر وكيل المدعي عليه ما ورد في لائحتهما الجوابية الواردة الى هذه المحكمة بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٧ وطلب رد الدعوى لعدم وجود مصلحة للمدعي في اقامتها وكلف المدعي في اثبات وجود مصلحة له وفقاً لقانون المرافعات المدنية رقم (٨٣) لسنة ١٩٦٩ (المعدل) وقانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ ، اجاب بأنه يطبق فقط بطريقة توزيع المقاعد الخاصة (كوتا النساء) ، وانه مواطن وليس من المرشحين الفائزين أو الخاسرين في الانتخابات . كرر كل من الطرفين اقواله السابقة ، وحيث لم يبق ما يقال افهم ختام المرافعة والقرار عنناً .

القرار :

بعد التدقيق والمداولة من المحكمة الاتحادية العليا ، وجد بأن المدعي يطعن بعملية تخصيص المقاعد للحصة النسائية (الكوتا) ، والتي تضمنها نظام توزيع المقاعد الانتخابية رقم (١٢) لسنة ٢٠١٣ الذي اصدرته المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتوزيع المقاعد الانتخابية على الفائزين من المرشحين لانتخابات مجالس المحافظات ، ولكون ذلك (وحسب ادعائه) يخالف احكام المواد (٢/اولاً - ب و١٣/ثانياً و١٤ و١٥ و١٦ و٢٠ و٤٩ و٣٨/اولاً) من الدستور وللأسباب المبينة في عريضة دعواه يادر الى اقامة هذه الدعوى مطالباً بغاء المادة (١٣) من القانون رقم (٣٦) لسنة ٢٠٠٨ (قانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي) والتي تطرق اليها القانون رقم (١١٤) لسنة ٢٠١٢ قانون التعديل الرابع لقانون انتخابات مجالس المحافظات والاقضية والنواحي المنوه عنه أعلاه . وحيث ان المدعي لم يبين وجود مصلحة له في اقامة هذه الدعوى ، اذ انه اقر واثناء نظر الدعوى وفي الجلسة المؤرخة ٢٠١٣/٨/٢٨ بأنه ليس من المرشحين الفائزين او الخاسرين في انتخابات مجالس المحافظات التي جرت مؤخراً وانه اقام دعواه بصفته مواطناً في المجتمع العراقي فبذلك تنتفي مصلحة المدعي في اقامة هذه الدعوى استناداً لأحكام

كويت مارى عيراق
داد كاى بالآبى ئيفنتيحادى



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٥٦/اتحادية/اعلام/٢٠١٣

المادة (٦) من قانون المرافعات المدنية رقم (٨٣ لسنة ١٩٦٩ المعدل) والمادة (٦) من النظام الداخلي للمحكمة الاتحادية العليا رقم (١) لسنة ٢٠٠٥ وبناء عليه قررت المحكمة الاتحادية العليا رد الدعوى من هذه الجهة وتحميل المدعى المصاريف واتعاب محاماة وكيل المدعى عليه الموظفان الحقوقيان (س.ط.ي) و (م.م.س) مبلغاً قدره (١٠٠٠٠٠) مائة الف دينار مناصفة بينهما وصدر القرار بالاتفاق وافهم عننا في ٢٨/٨/٢٠١٣ .

الرئيس
مدحت المحمود

العضو
فاروق محمد السامي

العضو
جعفر ناصر حسين

العضو
أكرم طه محمد

العضو
أكرم احمد بايان

العضو
محمد صائب النقشبندی

العضو
عبود صالح التميمي

العضو
ميخائيل شمشون قس كوركيس

العضو
حسين أبو التمن

صلى
الدعوى